

الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات. Political reforms in Algeria: an evaluation study of the content and the nature of transformations



د/عبد الدين بن عمراوي

جامعة محمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

a.benamraoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول للنشر: 2022/05/26

تاريخ الاستلام: 2022/02/28

ملخص: لقد عرفت الجزائر ومنذ أواخر الثمانينات إلى يومنا هذا جملة من الإصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي بنخبة الحاكمة، وعلى مختلف المستويات والأطر، والتاريخ السياسي الجزائري الحديث يكشف لنا أن أول مبادرة إصلاحية جاءت متزامنة مع الموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، والتي تمخض عنها الإصلاح الدستوري 1989 الذي يعد وبحق اللبنة الأساسية الأولى في مسار الإصلاحات السياسية، والمعزز بمبادرات إصلاحية عديدة كان آخرها ما بعد متغيرات 22 فبراير 2019، أين أعلن رئيس الجمهورية الراحل عبد المجيد تبون عن حزمة من الإصلاحات مكرسة في المراجعة الدستورية مع أواخر عام 2020.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي؛ التعديلات الدستورية؛ التحول الديمقراطي؛ البناء السياسي، الجزائر.

Abstract: From the late of 1980 to the present day, Algeria has undergone a series of political reforms initiated by the political system by its ruling elites, at various levels and in various settings. Recent Algerian political history reveals that the first reform initiative coincided with the third wave of democratic transition in the late 1980s resulting in the 1998 constitutional reform, which is rightly the first building block of political reforms, and reinforced by several reform initiatives, most recently after was the changes of 22 February 2019, where the current President of Republic Abdul Majid Tibon announced a package of reforms dedicated to constitutional review by the late of 2020.

key words: political reform; constitutional amendments; democratic transition; Political structure, Algeria.

1. مقدمة:

لقد بدأ الاهتمام بموضوع الإصلاحات السياسية في الجزائر مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، تزامنا مع الموجة الثالثة للتحولات الديمقراطية، حيث تجاوزت السلطات العمومية مع التطلعات المشروعة للطبقة السياسية والشعبية، لاسيما في ظل الاضطرابات التي شاهدها البلاد خلال تلك الفترة بالذات، والتي دفعت النخبة الحاكمة إلى التفكير الجدي في الموضوع، وهذا ما تمخض عنه إصدار دستور 1989 الذي يعد وبحق اللبنة الأساسية الأولى في مسار حركة الإصلاحات السياسية.

ومع بداية التسعينات شهدت حركة الإصلاحات السياسية تراجعا كبيرا، ولم يعد هذا الموضوع يشكل الهاجس الأول للسلطة والطبقة السياسية، بعد أن دخلت البلاد في دوامة العنف كادت أن تعصف بأركان الدولة، لكن سرعان ما تم العودة من جديد إلى مسار الإصلاحات السياسية بالخصوص مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، ليعزز المسار بالمبادرة الإصلاحية لفترة ما بعد الحراك الاحتجاجي لعام 2011، حيث أعلن رئيس الجمهورية عن حزمة من الإصلاحات مست العديد من القوانين التي تحظى بأهمية بالغة في الحياة السياسية، لتكتمل تلك المبادرة الإصلاحية بالمراجعة الدستورية مع أواخر عام 2015.

على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية: ما طبيعة التحولات التي شاهدها حركة الإصلاحات السياسية في الجزائر منذ سنة 1989 إلى يومنا هذا؟.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على العديد من التساؤلات الفرعية المندرجة تحت الإشكالية الرئيسية والمتمثلة أساسا في ماهية ومحتوى الإصلاحات السياسية التي انتهجتها السلطة الحاكمة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى يومنا هذا؟، وفيما تمثل الدوافع الحقيقية البارزة والخفية التي جعلت النخبة الحاكمة تبادر وفي فترات محددة ومتباينة بتلك الإصلاحات؟، وبالخصوص مع أواخر الثمانينات واستكمال مسارها مع أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة، وصولا إلى مرحلة الحراك العربي وما بعدها، ومتابعة تلك الإصلاحات من خلال الانعكاسات الناتجة عنها في خضم تلك الفترة الممتدة من أواخر الثمانينات إلى مرحلة ما بعد متغيرات 22 فبراير 2019..

كما تهدف هذه الدراسة معالجة العديد من الانشغالات كطبيعة البيئة الداخلية والخارجية للدولة الجزائرية وانعكاساتها على العملية الإصلاحية، ومصير المسار الديمقراطي فيها، وكذا القوى الفاعلة والمؤثرة، وكل ما يدور في فلك النظام السياسي الجزائري، من حيث من يمتلك القدرة على التحكم في عملية الإصلاح السياسي، وذلك من خلال معرفة الفواعل الرسمية والغير رسمية المساهمة في ذلك

وفي ما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة فلق تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون وذلك من خلال قراءة مجمل النصوص والقوانين المختلفة والتي استندنا عليها في هذه الدراسة لمعرفة محتوى الإصلاحات، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي كون دراسة موضوع الإصلاحات يتطلب جمع الحقائق والأحداث والمعلومات اللازمة للكشف عن الظروف والأسباب التي تمهد وفي كل مرحلة للمبادرة بالإصلاح، وتتبع التطورات من منطلق أن دراسة الحاضر وفهمه واستشراف المستقبل لا يتم بدون فهم الماضي.

2. إرهابات حركة الإصلاحات السياسية (1989 إلى 1990).

لقد بدأت التوجهات الانفتاحية مؤشراتهما على الصعيد الاقتصادي في الجزائر، مع أواخر الثمانينات باتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية بهدف إفساح المجال للقطاع الخاص (أحمد المنيسي وآخرون، 2004، صفحة 310)، حيث جاءت المادة 49 من دستور 1989 صريحة عندما أكدت على أن "الملكية الخاصة مضمونة"، وكان لهذه الإجراءات بالطبع مثيرها على الصعيد السياسي، حيث الإصلاح السياسي والدستوري الذي عرفته الجزائر مع أواخر الثمانينات، قد مهد الطريق للتغيير في طبيعة نظامها السياسي.

فقد شملت التوجهات السياسية وضع دستور جديد (أحمد المنيسي وآخرون، 2004، صفحة 310)، وعلى أساسه عرفت الجزائر أول دستور ديمقراطي لها عام 1989 احتوى على مجموعة محاور تتمثل في تكريس الديمقراطية والتخلي عن الاشتراكية، وإقرار مبدأ التعددية السياسية معترفا بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي منها بذلك عصر التنظيم الواحد، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، كما نص على احترام حقوق وحريات الإنسان وضمان الملكية الخاصة وإنشاء مجلس دستوري يتكفل بالرقابة على دستورية القوانين بالإضافة إلى إنهاء الدور السياسي للجيش، إلى غير ذلك من الإصلاحات التي شملها الدستور والتي ميزته عن الدستورين السابقين (دستور 1963 ودستور 1976) على أنه دستور قانون لا دستور برنامج (Bougoufa, 2008, p. 150)، كما اختلف عنهما كونه أقر عن أسس ومبادئ الديمقراطية (سهام، 2013، صفحة 3).

علاوة مما سبق تم التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط، كما تم النص لأول مرة على استقلالية القضاء، وإقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور (هنا، 2004، صفحة 149)، إلى غير ذلك من الإصلاحات التي نص بها دستور 1989 والتي بقيت معلقة إلى صدور ما عرف بقوانين الإصلاح السياسي التي تم إقرارها في مرحلة لاحقة والمتمثلة خاصة في القانون رقم 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، والقانون رقم 13/89 المتعلق بالانتخابات المؤرخ في 07 أوت 1989 (القانون رقم 11/89، 1989).

وكتقييم لما جاء من إصلاحات سياسية وقانونية في ظل دستور 1989 يمكن القول أن هذا الأخير جاء بتعديل في نظام الحكم سيادته ترجع إلى الشعب الذي هو مصدر كل سلطة (المادة 06 من دستور 1989) (القانون رقم 13/89، 1989)، على ذلك جاء ليعطي للسلطة الحاكمة الشرعية الدستورية التي تسمح لها بممارسة سلطاتها وفقا لما جاء به الدستور وفي إطاره، وهنا يتضح لنا أن الشرعية الدستورية هي من أهم المصادر التي استند إليها دستور 1989 والتي حلت محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طيلة الفترة السابقة لعام 1989.

وإلى جانب الشرعية الدستورية نجد الإسلام كمصدر ثاني تم الاعتماد عليه في صياغة هذا الدستور، خاصة بعد تصاعد التيار الإسلامي وغرس جذوره في الطبقات الشعبية المتوسطة، حيث ظهرت

قيمة الدين كأساس يستمد منه النظام السياسي شرعيته، لهذا واضعو الدستور تفتنوا لهذه القيمة وبذلك أدرج الإسلام كمصدر من مصادر الدستور وثابت من ثوابت الدولة الجزائرية، على ذلك لا يجوز لأي مؤسسة أن تقوم بالسلوك المخالف " للإسلام الذي هو دين الدولة" (فاتح، 2013، الصفحات 7-8).

ولكن رغم تلك التطورات والإصلاحات التي أدخلها دستور 1989 على قواعد اللعبة السياسية وتبني الدولة لتوجهات انفتاحية، إلا أن تجربة الإصلاح والتحول الديمقراطي انتكست فيما بعد، ومن بين المؤشرات التي تعبر عن قصور تجربة الانفتاح والإصلاح ما يلي: (بوضيف، 2008، صفحة 124)

- ✓ مؤشر ضعف المشاركة السياسية، وما يزيد الأمر تعقيدا الطابع التحكيمي لإدارة العملية السياسية.
- ✓ بقاء النخب الحاكمة القديمة في مواقعها، تدير عهد انتقال الدول نحو الديمقراطية.
- ✓ استمرارية احتكار الدولة للقسم الأعظم من وسائل الإعلام بكافة أنواعها وهرمية السلطة التنفيذية.

إلى غير ذلك من مؤشرات قصور الانفتاح التي تؤدي بنا للقول أن النظام السياسي الجزائري لم يدشن في تلك الفترة الخروج التام عن الموروثات السلطوية السابقة، ولكن على الرغم من عدم إيمان النخبة الحاكمة بضرورة التغيير الشامل، إلا أنها أدركت أن عليها أن تحكم وتسود بطريقة أخرى، وأن تتقبل نقلة نوعية تمكن النظام من الاستمرارية باكتساب شرعية جديدة، وتمكن الدولة وشعبها ولوج صرامة العولمة وصرامات المبادلات الاقتصادية، وحتمية التأثيرات الثقافية المتبدلة إلى غير ذلك من التغيرات التي تمخضت عن نهاية الحرب الباردة.

3. توقف مسار الإصلاحات السياسية وتجميد المؤسسات الدستورية 1991-1994/

دراسة في حيثيات انتكاسة الإصلاح في المرحلة الانتقالية وأهم المؤسسات الدستورية البديلة المسيرة لتلك المرحلة.

لعل ما يميز فترة ما بعد أكتوبر 1988 يكمن في محاولة استبدال أو تدعيم المصدر التقليدي للشرعية والمتمثل في الشرعية التاريخية/الثورية بمصادر أخرى ألا وهي الشرعية الدستورية الحديثة التي تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية، والانتخابات، ومبدأ التداول على السلطة، إلى غير ذلك من مبادئ الشرعية الديمقراطية كما يحددها وينظمها دستور 1989 (دستور 1989)، والذي أقر التحول الكامل نحو التعددية السياسية وعلى ذلك منح الشرعية لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بما فيها الإسلامية (أحمد المنيسي وآخرون، 2004، الصفحات 310-314)، و المعادية للديمقراطية (صالح، 2011، صفحة 86)، والسماح لها بالتنافس والمشاركة في التأثير على القرار السياسي، معترفا على ذلك بوجود التنوع، وإنهاء الدور السياسي للجيش.

كما مثلت تجربة الانتخابات من بين أهم مظاهر المسار في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، بداية بالانتخابات المحلية (جوان 1990) والدور الأول من الانتخابات التشريعية (ديسمبر 1991) والتي فازت في كليهما الجبهة الإسلامية للإنقاذ (باحثين، 2004، الصفحات 4-6)، وهو الفوز الذي كان بمثابة عاصفة

سياسية قلبت خريطة الجزائر الحزبية وأعادت تشكيل خريطة القوى السياسية منها وطرحت وضعا جديدا لم يكن يتوقعه أغلب السياسيين والملاحظين وأفرزت مدى الثقل السياسي والاجتماعي لجهة الإنقاذ. بعد ظهور المؤشرات التي تبين مدى شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الشارع الجزائري (صالح، 2011، صفحة 90)، ازدادت رغبة الرئيس بن جديد في التعايش مع الجبهة تدعيما لإستراتيجيته المتمثلة في محاولة لإرساء توازنات للقوى على الخريطة الجزائرية، توازنات بين السلطة السياسية من جهة والجبهة ذات التأثير الشعبي الكبير والقوى السياسية الأخرى من جهة أخرى، إلا أن توجه الرئيس والفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يلق الرضا والقبول من قبل المؤسسة العسكرية، ولذلك بدأ الجيش يمسك بزمام السلطة لإبعاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى السلطة، فأجبر الجيش الرئيس بن جديد على اتخاذ إجراءات تتعارض ومنهجه السياسي، ومنها: إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي فازت بها جبهة الإنقاذ، حل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، تعليق العملية الانتخابية، وأخيراً أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته، انطلاقاً من هذه الإجراءات أصبح للمؤسسة العسكرية وزناً سياسياً كبيراً في نطاق المعادلة السياسية الجزائرية (صالح، 2011، الصفحات 101-102).

ومن أهم النتائج التي أدى بها فوز الجبهة هو وقف المسار الانتخابي بعد تدخل المؤسسة العسكرية، حيث تم وقف العملية الانتخابية بدعوى حماية الديمقراطية (Quandt, 1999, pp. 132-133)، وبحجة الإدعاء بأن أي نصرا تحققه جبهة الإنقاذ الإسلامية سوف يؤدي مباشرة إلى قيام دكتاتورية إسلامية (دبيل، 2000، صفحة 49)، وكان هذا الوقف للمسار الانتخابي من جهة بمثابة النقطة التي انهارت وانتكست عندها عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي بعدما كانت نقطة البدء في هذه العملية (صالح، 2011، صفحة 96).

ومن جهة أخرى الدخول في المرحلة الانتقالية، حيث الصراع بين السلطة السياسية وقوى الإسلام السياسي (باحثين، 2004، صفحة 9)، فهكذا بدل أن تكون انتخابات 1992 آلية من آليات شرعنة الحكم وديمقراطيته وعاملا من عوامل استقرار مؤسسات الدولة وطريق للتعبير عن السيادة الشعبية، أدى إلغائها إلى انفجار إشكاليات أكثر عمقا تمس بهيكل النظام السياسي ومؤسسات الحكم، وحدود النظام وأطرافه وأساليب عمله ومصادر شرعيته وعلاقته مع المجتمع.

كما أدى وقف المسار الانتخابي إلى جانب استقالة الرئيس بن جديد عقب حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ، إلى حدوث أزمة سياسية تولدت عنها عدة أزمات عصفت بالاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد، أهمها أزمة المشاركة السياسية ومن ثم أزمة الشرعية، وعلى ذلك الأزمة الأمنية التي كانت بمثابة السهم القاتل لدمقرطة النظام وشرعيته.

وعلى ذلك ظهرت أزمة دستورية متمثلة في إلغاء وتجميد بعض المؤسسات الدستورية للدولة (تجميد مؤسسة الرئاسة، حل البرلمان، حل أكبر حزب سياسي معتمد - fis - وكذا بعض الجمعيات الثقافية والمهنية، حل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة على مراحل وإحلال محلها مندوبيات، إلغاء المجلس الأعلى للإعلام وغياب الوزير، تجميد قانون اللغة العربية الذي تزامن مع اغتيال الرئيس محمد بوضياف)، الذي

شكل في المحصلة فراغ مؤسساتي والذي كان - حسب محمد العربي ولد الخليفة - من الأسباب الرئيسية لكل الهزات الانفجارية التي عرفتها الجزائر (أحمد المنيسي وآخرون، 2004، الصفحات 314-315)، كما أثبتت الأزمة المؤسساتية محدودية دستور 1989 من خلال معالجة مناسبة لحالة اقتران استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني. (شمسي، 2004، صفحة 134)

أمام هذه الوضعية كان على "النظام أن يجد أساليب مختلفة للحفاظ على مؤسسات الجمهورية بابتكار مؤسسات دستورية - شرعيتها مادية بحكم الواقع - بديلة للمؤسسات الديمقراطية الشرعية (خليفة، 1998، صفحة 122)، فعهد المجلس الدستوري المسؤولية المؤقتة للسلطة إلى هيئة رباعية، في أفق إيجاد الظروف المناسبة للعودة إلى المسار الانتخابي الشرعي، وبناء المؤسسات السياسية الرسمية والشرعية التي تتولى إدارة الدولة والنظام، وكان ذلك بعد اجتماع اللجنة الاستشارية في قصر الحكومة والتي تجاوزت الاعتبارات الدستورية.

خرج مجلس الأمن أو ما سمي بالهيئة الاستشارية بعد اجتماعها بفكرة الرئاسة الجماعية، وهي ما عرف بالمجلس الأعلى للدولة، كما تم الاتفاق على أن محمد بوضياف كأحد صانعي الاستقلال، هو الشخصية التي تتوفر لديها صفات خاصة مؤهلة لرئاسة المجلس المؤقت (المجلس الأعلى للدولة) ويعطيه الثقل الشرعي، وتولى محمد بوضياف رئاسة "المجلس الأعلى للدولة" وطرح برنامجه السياسي والمتمثل في "أن مجلس الرئاسة هو وضع انتقالي نحو نظام ديمقراطي يحتكم إلى الدستور الذي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة تلتزم بمبادئ الثورة الجزائرية، حول وحدة التراب الوطني والتنمية الاقتصادية الشاملة في خدمة المواطن." (حزام، 2003، صفحة 146)

مع تولي الرئيس بوضياف الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل المواجهة بين النظام والقوى الإسلامية، الأمر الذي أدى بعودة الإسلاميين إلى العمل السري، والاعتقاد بشرعية العنف في مواجهة السلطة خاصة بعد صدور قرار حل جبهة الإنقاذ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى في المقابل أدى الوضع المتأزم لإدراك الرئيس بوضياف مدى الحاجة إلى إنشاء إطار سياسي بديل يمكنه من كسب التأييد والشرعية اللذين نجحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كسبهما، لذا فكر في إنشاء "التجمع الوطني" الحامل لشعار "الجزائر قبل كل شيء" ليكُون بمثابة الإطار الذي تلتقي فيه كل الأطياف السياسية، وبمثابة القاعدة الصلبة التي يركز عليها الدعم الشعبي للمجلس الأعلى للدولة، كما أعلن حملة شعواء ضد الفساد السياسي، (اوصديق، 2006، صفحة 68) وإلى جانب المجلس الأعلى للدولة تم استخدام المجلس الاستشاري الوطني، كبديل للمؤسسة التشريعية من طرف المجلس الأعلى للدولة،

ينبغي الإشارة في هذا السياق إلى أن تجربة السيد محمد بوضياف لم تعمر طويلا، حيث وقع اغتياله بعد ستة شهور من عودته إلى الجزائر، ولقد كان لاغتياله صدى عميق في أوساط الشعب، وفي بعثه على التشاؤم الشديد بخصوص المستقبل السياسي للبلاد (دبيل، 2000، صفحة 58)، وبعد اغتيال الرئيس بدأ الصراع على السلطة في الجزائر، ورغبة المؤسسة العسكرية البقاء في الظل على الأقل في مرحلة عدم الاستقرار السياسي التي تعصف بالبلد، ونتيجة لذلك وفي سبيل البحث عن تحقيق الاستقرار السياسي

والاندماج الاجتماعي تم اختيار علي حسين كافي الذي يعد رمزاً من رموز الشرعية الثورية، رئيساً للمجلس الأعلى للدولة وذلك لما يتمتع به من نفوذ قوي حيث تُوج هذا النفوذ برئاسته لمنظمة قدماء المجاهدين (باحثين، 2004، صفحة 6).

شكلت سياسية الحوار الوطني أهم المحاور التي أُعتمدت في المرحلة الانتقالية، حيث تم الاعتماد عليه كصيغة للاتصال السياسي بغية تجاوز مسألة فقدان الشرعية، وإشراك القوى السياسية والمدنية من أجل تجاوز الأزمة، خاصة مع اتضاح عدم نجاعة الأساليب المعتمدة من طرف النظام (الأسلوب الأمني - العنف المضاد-، الاعتقالات، فرض حالة الطوارئ، فرض حظر التجول..) ومدى فعاليتها المحدودة، بل الأوضاع زادت تدهوراً وتعقيداً بفضل تلك الأساليب التقليدية، فما كان على الرئيس علي كافي إلا أن أعلن عن استعداد السلطة لفتح باب الحوار، وجاء ذلك تزامناً مع تعالي نداءات السلم والمصالحة، كنداء السيد قاصدي مرباح الموجه إلى كافة المسؤولين السياسيين بما فهم المعارضين للسلطة قبل أربعين يوماً من اغتياله في " أن يعملوا على إيجاد مخرج للجزائر من الأزمة السياسية الوطنية، وأن الأولوية ليست في معرفة من يحكم الجزائر في المرحلة الانتقالية وإنما هي كيف يمكن إعادة الثقة بين الحاكم والشعب" (عمار، 1996، صفحة 60).

بعد أن تم إقرار الحوار كوسيلة وحيدة وضرورية من أجل الخروج من الأزمة وضع المجلس الأعلى للدولة تصوره لمضمون المرحلة الانتقالية ومؤسساتها وبرنامجهما في وثيقة بعث بها في 20 جوان 1993 إلى مختلف الأطياف السياسية والمدنية لتكون أطرافاً في الحوار والمناقشة قبل عرضه على ما وصف بأنه لقاء وطني يصادق على البرنامج الذي يحظى بالقبول، وبعد ذلك تم إجراء الإستفتاء حول المرحلة الانتقالية ومؤسساتها، وذلك لإسباغ الشرعية على نظام الحكم في السنوات الثلاث المقبلة، والذي لا يخرج عن صور الثلاث على النحو التالي:

- إقامة هيئة رئاسية تخلف المجلس الأعلى للدولة.
- قيام مجلس استشاري وطني للنهوض بالوظيفة التشريعية يتسع لجميع القوى السياسية.
- تشكيل حكومة انتقالية تتولى تنفيذ برامج السنوات الثلاث المقبلة.

4. إحياء مسار الإصلاحات: العودة إلى المسار الانتخابي وإعادة بناء الصرح المؤسساتي

للدولة 1995-1999.

في ظل أزمة الشرعية التي بلغت أوجها وعاشها النظام السياسي الجزائري في فترة كل من بوضياف وعلي كافي، كان لابدّ على مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية أن تبحثا عن السبل الفعالة التي تعيد النظام إلى مساره الديمقراطي لتكسبه الشرعية، وفق ذلك تم انتهاز سياسة الحوار من جديد من طرف الرئيس اليامين زروال، والذي كان اختياره لرئاسة الدولة بمثابة أول حالة خروج على الشرعية التاريخية، حيث لم يكن زروال من القيادات ذات الوزن التاريخي في النظام السياسي الجزائري (هناد، 2001، الصفحات 104-105)، وهذا لا يعني أن اليامين زروال حقق الشرعية لنفسه وللنظام السياسي ككل - لفترة

ما قبل فوزه لرئاسة الدولة- بل مع مجيئه كانت مؤسسة الرئاسة مجرد هيئة استشارية مشكلة لأداء وظائف إدارية، فقدت مصداقيتها لدى شرائح عريضة من المجتمع الجزائري، مما سبب توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكوم (دبيل، 2000، صفحة 55).

على الرغم من الوضع المتأزم بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية من ناحية، والمعارضة السياسية من ناحية أخرى فقد بدت ملامح التغيير في شرعية النظام السياسي، وذلك مع إعلان الرئيس اليامين زروال - بعد حوالي شهر من تعيينه رئيساً للدولة- عن إرادته في انتهاج سياسة الحوار من جديد مع كل الأطراف، وهو ما كان بالفعل مع بداية إطلاق سراح إثنين من قادة الجبهة علي جدي وعبد القادر بومخمم، وإقالة حكومة رضا مالك- الذي تميز بعدائه للإسلاميين- وتعيين حكومة جديدة بقيادة مقدر سفي، في 11 أفريل 1994، وعزمه لإطلاق سراح كل من عباس المدني وعلي بلحاج، وإلغاء كل القوانين الاستثنائية وإعادة الاعتبار للجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت تسمية أخرى، إلى غير ذلك من الإجراءات التي توجي إلى فتح أفاق العودة إلى مسار الإصلاح.

ولقد أسفرت جل المحاولات والإجراءات من أجل إنجاح سياسية الحوار في سبيل العودة إلى الشرعية، إلى الفشل التام نظرا للاختلافات المترتبة في المواقف، ذلك الفشل الذي أعلن عنه الرئيس اليامين زروال وحمل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسؤوليته، وكان ذلك في الخطاب الذي ألقاه في 31 أكتوبر 1994، الذي على إثره وجه الدعوة للأحزاب لتستعد للحوار مباشرة مع الشعب، من خلال الانتخابات الرئاسية التعددية والمسبقة، وذلك لإضفاء الشرعية على مؤسسة الرئاسة (مهابة، الصفحات 74-75)، وأمام فشل سياسة الحوار ورفض السلطة ما تم التوصل إليه في عقد روما لم يبق للنظام إلى إتباع مقاربة جديدة تمثلت في البحث عن الشرعية عن طريق بناء المؤسسات الدستورية اعتمادا على الانتخابات وتعديل المنظومة التشريعية المنظمة للحياة السياسية، مع الإبقاء على أسلوب الحوار لجلب المصداقية والشرعية لهذا المسار (دبيل، 2000، صفحة 65)، ولكن هل تلك الانتخابات المسبقة كانت شرعية ونزيهة؟ وعلى ذلك مفتاحا لحل الأزمة؟

ما قد يثير من الشك في نزاهة وشرعية تلك الانتخابات هو استبعاد بعض الجبهات السياسية عنها، وعلى كل تم إجراء الانتخابات وفق نمط التداول على السلطة بواسطة القوة لا عن طريق أداة الشرعية المتمثلة في الشعب (دبيل، 2000، صفحة 68)، وفي 16 نوفمبر 1995 فرزت النتائج عن فوز اليامين زروال بنسبة 61 بالمائة، هذا الفوز أكسبه الشرعية القانونية الفعلية (لوينسي، 2000، صفحة 262)، والتي خولت للرئيس إعادة النظر في دستور 23 فيفري 1989 الذي تم اعتباره مصدرا للانزلاق السياسي الذي أدخل البلاد في أزمة لم يعرفها مثيل (الطرابلسي، الحوار الوطني كان حيلة من السلطة للتغلب على فقدان الشرعية، 2016)

تمت صياغة دستور 1996، ومن أهم نتائجه تكريس لمجموعة من الإصلاحات المتمثلة في المبادئ التي تم الإعلان عنها في دستور 1989، ولكن أكثر تنقيحا والتي من بينها: تكريس مبدأ التعددية الحزبية (المادة 42)، مبدأ الاقتصاد الحر (المادة 37)، مبدأ ثنائية السلطات (المواد 70. 77. 97. 98)، مبدأ حرية

الرأي والتعبير (المواد 36. 41. 96)، مبدأ الفصل بين السلطات (المادة 02)... الخ، كما تم إصدار جملة من القوانين التي تجسد المبادئ التي جاء بها الدستور ومنها قانون الانتخابات 07/97، وقانون الأحزاب السياسية رقم 09/97، وهما القانونين اللذان كان بمثابة المرآة العاكسة لإرادة النظام الذي وضع قيودا على إنشاء الأحزاب، وعلى ممارستها السياسية وعملها وذلك وفقا لما تضمنته المادة 42 من الدستور (بوعقبة، 1997، صفحة 273)، أي حضر إقامة أي حزب سياسي على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو على أساس النوع أو الجنس، أو على أسس نقابية أو جهوية أو التي تلجأ إلى استخدام العنف (دبيل، 2000، صفحة 27)، إضافة إلى ما تضمنته هذه المادة لقانون الأحزاب السياسية الجديد تقييدات واضحة على مستوى مرجعية الفكرة وطبيعة المنخرطين.

بعد أن تم تعديل الدستور وإعادة النظر في قانوني الانتخابات والأحزاب السياسية، كان من الضروري استكمال مسار الانتخابات عودة للمسار الديمقراطي، بالخصوص مع الاعتقاد السائد لدى المجتمع على أن أصل الأزمة يتمثل في وقف المسار الانتخابي و مصادرة الإرادة الشعبية إلغاء مسيرة الديمقراطية، على ذلك تم الإعلان عن إجراء أول انتخابات تشريعية تعددية في 5 جوان 1997 والتي تعهد فيها اليامين زروال العمل على نزاهتها وشفافيتها، أسفرت النتائج عن فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي نظم مؤتمره التأسيسي في 03 أفريل 1997، والمدعم من طرف السلطة (هنا، 2004، صفحة 143). في مجموع الانتخابات الثلاثة التي أجريت خلال عام 1997 يمكن القول أنها صبغت النظام والدولة ككل بنوع من الشرعية، وحققت الاستقرار السياسي للبرنامج الخاص بالرئيس اليامين زروال، وذلك من خلال تحجيم المعارضة وتمهيش ما تبقى من الجبهة الإسلامية للإنقاذ (سهم، 2013، صفحة 09)، وفي 11 سبتمبر 1998 وقبل انتهاء عهدة الرئيس اليامين زروال بعامين قرر عن الاستقالة ومنح الرئاسة لغيره تكريسا لمبدأ التداول على السلطة، وهو القرار الذي أثار الدهشة والشك لدى الرأي العام الوطني والأحزاب السياسية.

5. المبادرة بالإصلاحات السياسية من 1999 إلى يومنا هذا.

1-5. محتوى الإصلاحات السياسية لمرحلة ما قبل إقرار ما سمي بقوانين الإصلاح السياسي (1999-2010).

أخذ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمجرد استلام مهامه يؤكد انه لن يكون "ثلاثة أرباع الرئيس" وأنه سوف يمارس صلاحياته "كاملة غير منقوصة" (1996، صفحة المادة 42)، وعلى ذلك عمل على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية وأحداث العنف الدموية، وفي هذا السياق قدم مشروعا محملا بحزمة من الإصلاحات وأكثر انفتاحا على التيار الإسلامي بما في ذلك الجبهة الوطنية للإنقاذ، بداية بطرحه في جوان 1999 قانون الوثام المدني والذي أصر على طرحه على استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 ساعيا في ذلك لتأمين شرعية شعبية له ولإجراءاته (هنا، 2004، صفحة 143)، يستطيع من خلالها تخطي الهيئات والمؤسسات المنافسة، ومن خلال هذا القانون أصدر بوتفليقة عفوا شاملا عن الجماعات التي دخلت في هدنة مع الدولة (هنا، 2004، الصفحات 154-155)، هذا على المستوى الداخلي، أما على

المستوى الدولي عمل منذ البداية على تنشيط الدبلوماسية بما يدعم المكانة الدولية، وكانت قمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت في صيف 1999 بالجزائر إذ ساهمت في كسر العزلة على الجزائر وإعادة بعث الدور الإفريقي لها، وترسيخ هذا الدور بفعل نجاح الوساطة بين أثيوبيا وإريتريا، كما نجح عبد العزيز بوتفليقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف مع الولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على الإرهاب وقيام التعاون الأمني (بلحاج، 2011، صفحة 103).

شرع الرئيس بعد فراغه من الودائع المدني في وئام سياسي تجسد في مبادرتين أساسيتين، تمثلت الأولى في الإقدام على تعديل الدستور بهدف الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية، والثانية في رفض تعديل قانون الانتخابات - رغم تعديله في 2004- بما يسمح بمشاركة عناصر الحزب المنحل.

وفي ظل مواصلة فكر منطق الإقصاء، تم إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 2002 تكريسا لشرعية الرئيس وتزكية له، وقد أسفرت النتائج عن العودة القوية لحزب جبهة التحرير الوطني بشرعيته التاريخية ونضاله التراثي، والحاصل على دعم المؤسسة العسكرية التي تخلت هذه المرة عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي المتحصل على المرتبة الثانية، وهما حزبا النظام اللذان ينتظرهم تخصص وظيفي مخالف عن الذي ينتظر الأحزاب الأخرى، وهو "توفير الشرعية السياسية وتكوين الأغلبية المريحة المطلوبة في المجالس وفي البرلمان خاصة، وضمان المشروعية لقرارات السلطة، بتصويت برلماني يجعلها قانونية ونافذة بالنتيجة، والقيام بدور مبعوث يمثل النظام لدى السكان، ينقل كلمته ويروجها في أوساطهم ويتولى تعبئتهم بمناسبة الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية" (ب.أ، 2015).

وفي إطار إرادة السلطة الاستمرار في تطبيق مشروعها الغير مكتمل، تم تزكية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية يوم 08 أبريل 2004، المزودة بحجاب الشرعية الانتخابية، والفائز معروف مسبقا وبأغلبية مطلقة (مهبوي، 2014، صفحة 214)، ومع بداية العهدة الثانية للرئيس بدأ العمل مرة أخرى في تجسيد برنامجه على أرض الواقع والذي جاء من بين أولوياته مشروع السلم والمصالحة الوطنية، والذي يعتبر امتدادا طبيعيا لمشروع قانون الودائع المدني الذي عمل عليه خلال عهده الأولى، وميثاق السلم والمصالحة الوطنية تمحورت أهدافه حول تجسيد السلم والأمن من أجل عودة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو الأمر الذي يعزز الشرعية ويحقق العدالة ويفتح الباب أمام الإصلاحات والتنمية الوطنية الشاملة.

وفي السعي الدائم من أجل العودة إلى الشرعية جرت في 17 ماي 2007 رابع انتخابات تشريعية تعددية عرفتها الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية والحزبية، وقبل انتهاء العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة طرحت مسألة تعديل الدستور والعهدة الثالثة لضمان استمرارية السلطة ومحاولة كسب شرعيتها مسبقا، فالتعديل الدستوري لعام 2008 في المحصلة جاء قصد إدخال تصحيحات مستعجلة على بعض أحكام الدستور لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة (بلحاج، 2011، صفحة 91)، إذ أهم ما تضمنه التعديل التغيرات التي مست السلطة التنفيذية لاسيما في نقطة تقوية رئيس الجمهورية وتراجع مكانة رئيس الحكومة، ورفع القيد عن تجديد العهدة الرئاسية التي حددها تعديل 1996 بعهدة

قابلة للتجديد مرة واحدة، وحماية رموز الثورة وترقية كتابة التاريخ وتدريبه، وترقية الحقوق السياسية للمرأة (بلحاج، 2011، الصفحات 90-91)، لكسب الشرعية الدولية، وعدم الوقوع في فخ الخروج عن الاتفاقيات التي صادقت عليها السلطة بالخصوص المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والتي منها حقوق المرأة (فاتح، 2013، صفحة 15).

2-5. مرحلة إقرار قوانين الإصلاح السياسي وما بعدها من إصلاحات دستورية (2011-2021):

الأسباب، الحثثات والنتائج.

1-2-5. الحراك الاحتجاجي لعام 2011 وطبيعة الإصلاحات لمرحلة ما قبل متغيرات 22 فبراير 2019.

إن الركود الذي ميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، والانسداد السياسي والإعلامي، والتخبط في الأداء الاقتصادي في وقت تحسنت فيه القدرة المالية، وزيادة الفساد بمختلف مظاهره، كلها عوامل توحى بعودة حالة اللاأمن والاستقرار، وخير دليل الحركات الاحتجاجية لعام 2011 التي لم تكن إلى نتيجة لتلك العوامل تزامنا مع الحراك العربي عموما، وهو الأمر الذي دفع بالرئيس توجيه الخطاب للأمة في 15 أبريل 2011 أعلن فيه عن القيام بإصلاحات سياسية مهمة، والتي أطلق عليها بعد ذلك تسمية قوانين الإصلاح السياسي (قانون الأحزاب السياسية، قانون الانتخابات، قانون الإعلام والجمعيات، قانون ترقية ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، قانون حالات التنافي مع العهد البرلمانية، إضافة إلى قانوني البلدية والولاية) (باباعربي، 2013، صفحة 13).

في هذا السياق يجب علينا الإشارة إلى أن المبادرة بالإصلاحات لم تكن عن طريق نقاش وطني واسع، أو على أساس أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه، سميت بهيئة المشاورات، وبرئاسة رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح وبمساعدة مستشاري الرئيس بوتفليقة الجنرال محمد تواتي والدكتور علي بوغازي، وقاطعت هذه المشاورات العديد من الأحزاب (جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، عهد 54... الخ) والشخصيات (علي بن فليس، مولود حمروش، مقداد سيفي، أحمد بن بيتور...) والجمعيات كالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، فيما كانت منظمات أخرى تنتظر دعوتها إلى هذه المشاورات دون أن تلي رغبتها على غرار "الإتحاد الوطني للزوايا"، وفي العموم ظهرت في هذه المشاورات مطالب تخص تكريس النظام البرلماني، وأخرى تدعو لاعتماد نظام رئاسي وهناك من طالب بمجلس تأسيسي وحل مجلس الأمة (سهام، 2013، صفحة 09)، يفهم من هذا مدى استمرارية سياسة الاستبعاد والإقصاء في النظام السياسي الجزائري (العالي، 2012، الصفحات 1-5).

في ظل هاته التعديلات الجديدة لقوانين الإصلاح السياسي تم الدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012، وهي الانتخابات التي كانت حاسمة فيما يتعلق بشرعية النظام السياسي - ذلك أن الجزائر لم تفلت تماما من الربيع الديمقراطي العربي-، كما كانت بمثابة المجال أو السوق السياسية التي تحدد القيمة العامة (السياسية/القانونية والاجتماعية) لتلك الإصلاحات (باباعربي، 2013، صفحة 28)، أو

لتعبير آخر انتخابات 2012 هي " المحك الحقيقي لمعرفة مدى صدقية السلطة، أم أنها تناور على مطالب الإصلاح؟" (الطرابلسي، الجزائر تجدد رفضها إشراك الجبهة الإسلامية لانقاذ في مشاورات الإصلاح، 2015)، بمعنى هي التي تحدد ما إذا كانت استجابة النظام – لمطالب الشعب بالتغيير والإصلاح في الحركات الاحتجاجية بسنة 2011- حقيقية أم شكلية.

وبسبب الخشية النابعة من فراغ مساحة واسعة تخص التمثيل السياسي وتضعف من شرعية النظام، العائدة لضعف المشاركة الانتخابية، سعى النظام إلى ربط نسبة المشاركة بتحديات وطنية تصل في مستواها إلى تهديد الأمن الوطني من خلال التدخل الأجنبي، بل وتوصيف المشاركة الانتخابية كرمزية يوم اندلاع ثورة التحرير في نوفمبر 1954، لأجل ذلك جندت الحكومة الجزائرية موارد مادية وبشرية ضخمة كما عملت على تقديم ضمانات قانونية وسياسية لشفافية ومصداقية العملية الانتخابية، ولإعادة الثقة في مؤسسات الانتخاب التي شوهدت بسبب تقليد التزوير الذي ارتبط لها بسبب سلوكيات النظام الحاكم (الطرابلسي، الجزائر تجدد رفضها إشراك الجبهة الإسلامية لانقاذ في مشاورات الإصلاح، 2015)

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله النظام والأحزاب السياسية –المالية في الأغلب- في الحملة الانتخابية لتشريعات 2012 إلا أنها تميزت في الأخير باللامبالاة السياسية من طرف الرأي العام الفاقد للإيمان بظاهرة الانتخاب كوسيلة للتداول السلمي على السلطة، ف"الجزائري غير مبال وغير مهتم بالانتخابات، لأنها شكلية ومجرد عملية تكتيكية تسمح للنظام بالتباهي بأنه ديمقراطي وشرعنة وجوده للاستمرار في الحكم" (السرحاني، 2015)، كما رسخت في ذهن المواطن فكرة مفادها أن ميكانزمات اللعبة الانتخابية في الجزائر ترسم مسبقا، وذلك لإبقاء المشهد السياسي في الغالب كما هو على حاله في السابق.

هذا الأمر يطرح الكثير من التساؤلات حول جدية الإرادة السياسية للنخب الحاكمة في إحداث تغيير حقيقي، ما يوحي – بالنتيجة- أن الأمر لم يكن سوى آلية لمقاومة الضغوط الناجمة عن إفرازات الحراك العربي والإقليمي خصوصا، ومهما كان فإن النظام الحاكم في الجزائر نجح في دعم رأسماله الرمزي بافتكاكه لشرعية خارجية خاصة مع دعم الاتحاد الأوروبي لمبادرة الإصلاح السياسي (طارق، 2013، صفحة 12)، وتعززت أكثر عندما رحب المراقبون الدوليون لنتائج الانتخابات (قيراط، 2015).

فالنتائج فندت كل التكهّنات، وأكدت أن المعارضة في الجزائر ما زالت ضعيفة وغير قادرة على كسر الاحتكار والتغلب على أحزاب السلطة، فالرابح الأول من الانتخابات هو حزب جبهة التحرير الوطني، ومن مفاجآت الانتخابات، الفشل الكبير للتكتل الإسلامي في الحصول على مقاعد معتبرة، عكس ما كان يتوقعه قادة التحالف من حزب حمس والنهضة والإصلاح الذين كانوا يراهنون على اجتياح البرلمان، شبيه باجتياح الإسلاميين في كل من تونس والمغرب (ب.إ، 2015).

وبعد انتهاء الانتخابات التشريعية لسنة 2012 بدأ الحديث عن الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 و هل يترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهد الرابع ومدى أحقيته في ذلك؟، مع العلم أن التعديل الدستوري لعام 2008 قد منح الشرعية والأحقية القانونية للترشح لمدة الحياة، وإلى جانب حجة الشرعية القانونية التي استعملتها السلطة من أجل تبرير الحق في الترشح للعهد الرابع، نجد شرعيات وحجج أخرى

للتبرير كالشرعية الثورية للمجاهد - رغم أنها تتعارض مع مبادئ أول نوفمبر الذي كان من أهدافه بناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليس جمهورية برئاسة مدى الحياة - والشرعية الكاريزمية أو ما هو معروف برجل القدر مع العلم أن عصر الزعامة، عصر الرجل الملهم قد انتهى، وإلى جانب هذه الشرعيات الثلاث هناك تبريرات أخرى كتقديم حصيلة العهود الثلاث - رغم كونها بصفة شاملة نسبية-، ومن أجل إتمام برنامجه التنموي، من أجل الحفاظ على استقرار البلاد، من أجل مواصلة سياسة المصالحة الوطنية....، إلى غير ذلك من الحجج المقدمة لتبرير الترشح للعهدة الرابعة، العهدة التي رفضت من طرف العديد من السياسيين الجزائريين (طارق، صفحة 5).

وفقا لتلك المبررات تم ترشيح عبد العزيز بوتفليقة لرئاسيات 2014، نافسه كل من: علي بن فليس، بلعيد عبد السلام، لويظة حنون، علي فوزي رباعين، موسى تواتي، وفي 17 أبريل 2014 جرت الانتخابات في سياق أزمة سياسية عميقة تفاقمت بسبب الغياب الطويل لرئيس الجمهورية عن المشهد السياسي، واستمرارية التصدعات الخطيرة داخل النظام السياسي نفسه، بشأن ملائمة أو عدم ملائمة العهدة الرابعة، وفي خضم هذا الوضع المتأزم ضاعف السيد عمار سعيداني الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني من حالة الاستياء السياسي بمهاجمة علنا مديرية الاستعلامات والأمن (DRS) الذي عاب عليها "سلطانها المطلق" وهي هجمة تدل عن انقسامات داخل السلطة حول العهدة الرابعة، يضاف إلى ذلك الجو الغير مريح الناتج عن سلسلة من فضائح الفساد التي هزت أركان النظام (فليس، 2014، الصفحات 3-14). في ظل هذه الأحداث تم إجراء الانتخابات، وأفضت إلى فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية جديدة بنسبة 81.53 بالمائة، في حين بلغت نسبة المشاركة 50.70 بالمائة (بوحنية، 2014)، وفي ردود أفعال المرشحين المنافسين لبوتفليقة على النتائج المعلنة أعلن منافسه علي بن فليس رفضه لهذه النتائج بسبب التزوير الذي طالها على حد تعبيره، وأكد في مؤتمر صحفي أن التزوير انتصر مرة أخرى على التعبير الحر وعلى خيار الشعب الجزائري وأوضح أنه سيعمل بكل الوسائل السياسية والطرق الشرعية لاستعادة «حق الشعب»، داعيا القوى السياسية "للتشاور حول المقاومة السياسية من أجل إخراج الجزائر من المحنة الخطيرة التي تجتازها" (بوكروح، 2015).

ومهما يكن من ردود الفعل حول نتائج الانتخابات، إلا أنها أي الانتخابات بنتائجها كانت بمثابة لبنة جديدة في صرح استكمال مسار الإصلاحات السياسية بحثا عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للنظام وشرعيته.

ويعتبر مشروع تعديل الدستور - الذي أجل البث فيه منذ الخطاب السياسي الذي ألقاه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 15 أبريل 2011 إلى أن تم إقراره عام 2016 - من بين أهم النقاط التي طرحت، فمباشرة بعد الاستحقاق الرئاسي تم الشروع في مشاورات بشأن الدستور جمعت السلطة ببعض الأحزاب والشخصيات والجمعيات (سرايري، أنظر 2016)، وسهرت على إعداد لجنة من الخبراء المختصين في القانون الدستوري حيث ادخلوا 47 تعديلا على الدستور منها تحديد العهدة الرئاسية بفترتين وتوسيع صلاحيات رئيس الوزراء وحق المعارضة في فتح نقاشات داخل قبة البرلمان وضمان الحريات الفردية

ومكافحة الفساد ومنح مجلس الأمة حق تعديل القوانين التي يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني، إلى غير ذلك من التعديلات القانونية.

وكتقييم لما شاهدته مدن الجزائر في تلك الفترة (2011-2016) من حراك احتجاجي وردود فعل النظام أي المبادرة بالإصلاح نرى ما رآه السوسيولوجي الجزائري عبد الناصر جابي وهو أن ذلك الحراك لم يأت بالجديد، حيث ما يبرز فيه هو استمرار التعامل الرسمي بالنهج نفسه من أجل احتواء مثل هذه الأحداث، فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المثارة على السطح أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث، مثل ارتفاع السكر والزيت، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع شراء نوع من الأمن الاجتماعي، بفضل السيولة المالية التي توفر لديها رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل إليها هذه الحركات (جابي، 2011، صفحة 3).

وهذا ما جرى بالفعل بعد الحراك إذ سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة واسعة لتفادي تجدد الحراك، فألغت كل القرارات الخاصة برفع الأسعار ووعدت بتخفيضها إلى أقل مما كانت قبل الحراك بكثير ونفذت الوعد في غضون شهرين، وحررت القروض للشباب ووزعت عشرات الآلاف من المساكن الجديدة على المحتاجين ووفرت الآلاف من مناصب الشغل ورفعت الأجور في العديد من القطاعات (الطرابلسي، الجزائر ... الخوف من خريف عاصف بعد ربيع عربي بلا أزهار وصيف بلا ثمار، 2016).

كما يبرز الخطاب الرسمي الإعلامي والسياسي الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيسي في داخل هذه الحركات الاحتجاجية "الشبان" وحتى المراهقون والأطفال ويرفع عنه صفة تمثيل المجتمع، ملصقا به القابلية للتضليل والاستخدام والقصور عن التمييز، وعدم التدخل من طرف الوزير الأول ولا رئيس الجمهورية الذي عود الجزائريين على فترات غياب طويلة، بما في ذلك عدم الظهور في وسائل الإعلام الرسمية، يمكن تفسيره بحسابات سياسية دقيقة، جعلت هاذين المسؤولين يتخوفان من أي عواقب معاكسة لتدخلهما، الأمر الذي ربما يضر بشعبيتهما، وبمشاريعهما المستقبلية (جابي، 2011، الصفحات 3-6)، واستمرت الأمور على حالها إلى أن جاء خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الهادف إلى احتواء الأزمة وإضفاء الشرعية على النظام، في سياق زمني تسوده الخشية من مآلات المستقبل السياسي.

سبق خطاب التغيير في الجزائر دعوة الحكومة إلى إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب، وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة، لتعبر عن مرحلة جديدة مع الانتخابات المحلية والبرلمانية التي تم إجرائها في شهر ماي 2012 كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة في خطابه يوم 23 فيفري بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات وشدد كعادته على ضرورة المشاركة الفعالة من قبل الشعب حتى يتم التخلص من ذرائع التدخل الأجنبي الذي يبقى عاملا مهددا للدولة (ميهوبي، 2014، الصفحات 239-240).

في العموم قياس شرعية النظام السياسي في ظل حزمة الإصلاحات السياسية التي تم إعلانها على مستوى هرم السلطة السياسية الجزائرية يستدعي طرح التحديات التي ستواجه النظام ومدى قدرته على الاستجابة

- لها ومن أهم هذه التحديات التي قد تعمل على إنقاص شرعية النظام السياسي وعن قيمة الإصلاحات السياسية التي تم المبادرة بها ما يلي: (وعيساوة، 2013، الصفحات 9-10)
- ✓ طابع المنحة إذ لم تتم المبادرة بالإصلاحات عن طريق نقاش وطني واسع، أو على أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عين لها نظام الحكم لجنة من صلبه.
 - ✓ الطابع الأمني إذ أوكلت مهمة الإصلاحات إلى وزارة الداخلية ويظهر أن الهاجس الأمني في تلك الإصلاحات هو الذي جعل وزير الداخلية هو المشرف عليها كأن نظام الحكم خائف على مصيره.
 - ✓ قلب الأمور إذ تم إقرار القوانين العضوية قبل صدور تعديل الدستور الذي هو مصدر القوانين، وهي مكتملة له.
 - ✓ تفاقم المعضلة السياسية نتيجة سوء الأداء الحكومي وبلوغ ظاهرة الفساد حدا لم يعد يطاق في ظل انتشار الإضرابات والاعتصامات يوميا وفي مختلف مناطق البلاد، ويظل جلها منحصر في المطالب المتصلة بتحسين ظروف المعيشة.
 - ✓ حالة العزوف السياسي الشعبي التي ظهرت بوضوح مع أغلبية المواعيد الانتخابية.

5.2.2. مرحلة ما بعد متغيرات 22 فبراير 2019 إلى يومنا هذا.

شهدت الجزائر مع بدايات عام 2019 حراكا احتجاجيا رافضا لطبيعة النسق السياسي وترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهد خامسة، وهو الحراك الذي أرغم الرئيس السابق على الإستقالة، إلا أن إقالته من السلطة لم تكن الهدف النهائي لتطلعات الجزائريين الديمقراطية، بل كانوا يأملون أن تكون استقالته خطوة تؤدي إلى تفكيك النظام السياسي الجزائري الذي طبع البلاد منذ سنوات الاستقلال . وإذا كانت هذه هي أهداف الحراك، يمكن القول إنه آل إلى نهاية مريرة. فالقيادة العسكرية الجزائرية رفضت رفضاً قاطعاً القيام بأي تنازلات إضافية وتجاهلت كل الدعوات إلى فترة انتقالية تحتجها البلاد أمس الحاجة، وقامت المؤسسة السياسية بدلاً من ذلك بحملات دعائية وقمعية لفرض انتخابات رئاسية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 أدت إلى وصول رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون إلى سدة الرئاسة (غبولي، 2021)

شرع الرئيس الجديد بعد توليه الرئاسة في المبادرة بمجموعة من الإصلاحات يكرسها دستور جديد يضع قطيعة مع الحقبة السابقة لرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي استمرت عقدين من الزمن، ومن بين مضامين هذا الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في الفاتح من نوفمبر 2020 ما يلي: (محمد، 2021) - تحديد الولايات الرئاسية في عهدين؛ إذ يتولى الرئيس منصبه لفترتين رئاسيتين فقط تكون مدة كل منهما خمس سنوات فقط، سواء كانت هاتين الفترتين متتاليتين أو منفصلتين، بما يضع حداً زمنياً لبقاء الرئيس في منصبه لمدة محددة لا يجوز بعدها إعادة ترشيحه للانتخابات مرة أخرى، - تقليص صلاحيات الرئيس لصالح السلطة التشريعية؛ إذ لا يجوز لرئيس الدولة القيام بذلك إلا في حالة حل البرلمان، - الإقرار بحق الرئيس في إرسال

وحدات عسكرية للمشاركة في مهام حفظ السلام بالخارج لحماية الأمن القومي بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، - إلغاء موقع نائب الرئيس، - تعيين رئيس الحكومة من أغلبية البرلمان وذلك في إطار التوازن بين السلطات، أشار الدستور المعدل إلى تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، سواء كانت الأغلبية موالية للرئيس وبرنامجه أو عن طريق التحالف الرئاسي، ويؤدي ذلك إلى منح كافة الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية، فرصة أكبر للتنافس والمشاركة في العملية السياسية بالبلاد، وقد تم استبدال مُسمّى الوزير الأول برئيس الحكومة.

وفي الأخير على الرغم من هذه الإصلاحات المكرسة في دستور 2020 الهادف إلى إحداث القطيعة مع حقبة بوتفليقة وتأسيس لجمهورية جديدة واحتواء مطالب الحراك الشعبي إلا أن تلك الإصلاحات لم تستجيب لكل مطالب الشعب وهو الذي جعل هذا الأخير مستمرا في حراكه الاحتجاجي وفي ظل الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تتخبط فيها الدولة بسبب جائحة كوفيد 19، واستمرارية انخفاض أسعار البترول وتدهور قيمة الدينار الجزائري، ولكن في المرحلة التالية، قد تكون الانتخابات النيابية المقبلة في الجزائر نقطة انطلاق جيدة للتحويل الحقيقي نحو الديمقراطية، ومع بدء عملية التحويل هذه، قد تتمكن الجزائر من تنفيذ الإصلاحات اللازمة قبل نفاذ احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة، في النهاية، لعل من المبكر وغير الأمن الدعوة إلى تغييرات جذرية وفورية، ولكن الأوان لم يفت للعمل على إصلاحات تدريجية تفيد كلاً من النظام والمعارضة.

6. خاتمة:

- وفقا للقراءة السابقة لمجموع الإصلاحات السياسية التي بادرت بها النخبة الحاكمة في الجزائر، وما جاء من تحليل لمحتواها نستنتج ما يلي:
- أن معظم الإصلاحات السياسية في الجزائر كان مآلها الفشل، وذلك بالنظر لغياب الظروف الموضوعية لإنجاح تلك الإصلاحات من جهة، وبالنظر إلى عدم شرعية ولادتها كونها لا تمثل الإرادة الشعبية فهي مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار، إذ أن الهدف الأسى من ورائها وفي كل مرحلة هو احتواء الأزمات والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.
 - الإصلاحات السياسية في الجزائر لم تتجاوز حد إصدار القوانين، بحيث لم نشهد تغييرا كبيرا في الواقع العملي.
 - غياب الإرادة السياسية الفاعلة حال دون تحقيق إصلاح سياسي حقيقي وفعال.
 - كل مرحلة من مراحل الإصلاح السياسي في الجزائر تؤكد لنا أن الأسباب التي كانت وراء مبادرة النخب الحاكمة في الإصلاح واحدة وهي أسباب داخلية متمثلة أساسا في مواجهة أزمة ما والعمل على احتوائها.
 - تحول عملية تحقيق إصلاح سياسي فعال في الحالة الجزائرية العديد من المعوقات ويبقى على رأسها إقصاء الآخر، أي عدم إشراك جميع الفواعل في العملية الإصلاحية.

وعليه يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي تعتبر كحلول لإنجاح الإصلاحات السياسية في الجزائر:

- ضرورة عدم الاكتفاء على المقاربة القانونية في الإصلاحات السياسية دون إشراك الأطراف السياسية الفاعلة، والتنظيمات المدنية ذات الشأن لأن كل ذلك يضعف من محتوى الإصلاحات ويحد من فعالية تأثيرها على مستوى الممارسة. ويؤدي إلى تعميق اللاتقنة وتكريس لا مبالاة الرأي بالشأن السياسي ككل.
- ضرورة تفعيل الآليات العملية لإنجاح تلك الإصلاحات.
- وجوب وجود إرادة سياسية قوية تجعل من الإصلاحات السياسية ليست وليدة الأزمات أو أن تصدر بمناسبة احتجاج أو أزمة دولية وإنما يجب أن تكون من إرادة سياسية وشعبية فعالة مستمرة وحقيقية وواقعية.
- السعي نحو تحقيق إصلاح حقيقي ومكتمل لجميع المجالات بحكم أن عملية الإصلاح السياسي لا تكتمل بدون إصلاح مجالات أخرى كالمجال الثقافي والاجتماعي والمجال الاقتصادي بالخصوص، كون تدعيم مسار الإصلاح/الديمقراطي وفاعلية عناصره بالتنمية الاقتصادية.
- وأخيرا على مختلف النخب والأطراف الحاكمة الرسمية والغير رسمية في الوقت الراهن وحتى في المستقبل ذو المدى القريب أن تُطور مرحلة الانفتاح السياسي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على توافق القوى السياسية التي تنشئ التغيير السلمي على نظام حكم ديمقراطي، ويستلزم هذا التوافق إيمان القوى السياسية ذاتها بالديمقراطية قولاً وفعلاً، ولعل غياب هذا التوافق من أبرز العقبات التي تحول دون إتمام مسار الإصلاحات السياسية الجزائرية في الوقت الراهن كما يؤثر ذلك في المستقبل.

7.المراجع:

Bougoufa, A. (2008). *Droit constitutionnel histoire et constitutions de la république algérienne*. alger: elhoma.

William B. Quandt. (1999). *Societe et pouvoir en algerie la decennia des ruptures*. alger : Casbah edition.

أحمد المنيسي وآخرون. (2004). *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*. القاهرة : مركز الدراسات السياسية .

أحمد مهابة. (جانفي، 1994). *مازق الجزائر بين العنف والحوار. السياسة الدولية* .

الجيلالي سرايري. (8، 02، أنظر 2016). *2016 سنة الدستور الجديد توجه نوعي لمؤسسات الدولة والمجتمع*. تم الاسترداد من

Art=15373: &http://www.eldjournhouria.dz/Article.php?Today=2015-12-27

Art=15373&http://www.eldjournhouria.dz/Article.php?Today=2015-12-27

العتيبي، سرحان بن دبيل. (المجلد 28 شتاء، 2000). *ظاهرة العنف السياسي في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998*. مجلة العلوم الاجتماعية ، صفحة العدد 4.

القانون رقم 11/89، المتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي (الجريدة الرسمية العدد 21 جوان، 1989).

- القانون رقم 13/89، المؤرخ في 6 أوت 1989 (المتضمن قانون الانتخابات العدد 32 أوت، 1989).
- ب.أ. (10 10، 2015). *بوتفليقة لست بحاجة لاستفتاء الوثام لتأكيد شرعية انتخابي*. تم الاسترداد من <http://www.albayan.ae/one-world/1999-09-14-1.1078631>
- ب.إ. (10 10، 2015). *سياسيون جزائريون يرفضون تشريح بوتفليقة*. تم الاسترداد من <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-03-21-1.1615421>
- بلحاج ، صالح. (2011). *السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري*. الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش.
- خالد السرحاني. (12 12، 2015). *الانتخابات الجزائرية على المحك*. تم الاسترداد من <http://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-03-29-1.1620123>
- خلاف، فاتح. (2013). *تطور حركة الإصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 إلى اليوم*. *الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق* (الصفحات 7-8). تبسة: جامعة تبسة.
- خميس والي حزام. (2003). *إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة لتجربة الجزائر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- دستور 1989، المادتين 02 و 09.
- دستور 1996. (بلا تاريخ). *المادة 42*.
- رابح لوينسي. (2000). *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*. الجزائر: دار المعرفة .
- زين العابدين غبولي. (2021، 4 2021). *الأزمة الجزائرية دوامة مفرغة*. تم الاسترداد من <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alazmt-aljzayryt-dwamt-mfgrht>
- سعد بوعقبة. (1997). *صحيفة الشروق العربي*. الجزائر : شركة دار الأمة.
- شرين محمد. (02 04، 2021). *التعديلات الدستورية في الجزائر الدوافع والسيناريوهات*. تم الاسترداد من <https://epc.ae/ar/whatif-details/31/constitutional-amendments-in-algeria-motives-and-scenarios>
- صالح بلحاج. (2011). *أبحاث وآراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر*. الجزائر .
- عاشور طارق. (بلا تاريخ).
- عاشور طارق. (2013). *الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011 بحث في المقاربات بالعوامل المحركة وتحليل المخرجات وواقع العملية*. *الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق*. تبسة : جامعة تبسة .
- عباسي سهام. (2013). *تطور مسيرة الإصلاحات السياسية في الجزائر المؤثرات والنتائج*. *الملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق* (صفحة 3). تبسة: جامعة تبسة.
- عبد القادر عبد العالي. (2012). *تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر*. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الناصر جابي. (2011). *تقييم حالة الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الوهاب بوكروح. (10 10، 2015). *علي بن فليس شك في الانتخابات وبوتفليقة رئيسا لولاية رابعة*. تم الاسترداد من <http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-04-19-1.2104774>:
<http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-04-19-1.2104774>
- عبيد الله، هناء. (2004). *أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر*. تأليف منيسي، أحمد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية.

- فخر الدين ميهوبي. (2014). *إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار*. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية .
- فوزي اوصديق. (2006). *النظام الدستوري الجزائري ووسائل التعبير المؤسساتي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قبي آدم وبوشنافة شمسي. (ع 3, 2004). *إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000*. مجلة الباحث.
- قوي بوحنية. (ماي , 2014). *تقرير حول الانتخابات الرئاسية في الجزائر العهدة الرابعة لبيئة تفليقة وتحديات المشهد*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/05/201451385849908297.html>
- لبنى وأمنة ، حصااص وعيساوة. (2013). *مشروعية النظام السياسي في ظل الإصلاحات السياسية الراهنة . الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والآفاق*. تبسة: جامعة تبسة.
- مجموعة باحثين. (2004). *الإسلام والعنف والإصلاح في الجزائر: قلب الصفحة*. القاهرة: المجموعة الدولية لمعالجة أزمات في الشرق الأوسط .
- محمد العربي، ولد خليفة. (1998). *الأزمة المفروضة على الجزائر*. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر.
- محمد هناد. (2001). *النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استمرار*. تأليف عبد الله حمودي، وعي المجتمع لذاته عن المجتمع الأمني في المغرب العربي. المغرب: دار توبقال للنشر.
- محمد، بوضياف. (2008). *مستقبل النظام السياسي في الجزائر*. الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
- محمدي قيراط. (10, 12, 2015). *قراءة في الانتخابات البرلمانية الجزائرية*. تم الاسترداد من
<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-05-18-1.1651715>
- مديرية حملة المترشح علي بن فليس. (جوان , 2014). *الانتخابات الرئاسية لعام 2014*. تم الاسترداد من الكتاب الأبيض حول
 التزوير: <http://www.lematindz.net/files.php?file=docs/BenflisLivreBlancAR.pdf>
- مراد الطرابلسي. (10, 12, 2015). *الجزائر تجدد رفضها إشراك الجبهة الإسلامية لانقاذ في مشاورات الإصلاح*. تم الاسترداد من
<http://www.albayan.ae/24-hours/2011-06-19-1.1458076>